زيتون جريدة أسبوعية تصدر عن شباب ادلب الحر وريفها، السنة الأولى، العدد ٣١، الخميس ٣-١٠-٢٠١٣
Facebook.com\zaitonmaqazine zaiton.maq@gmail.com

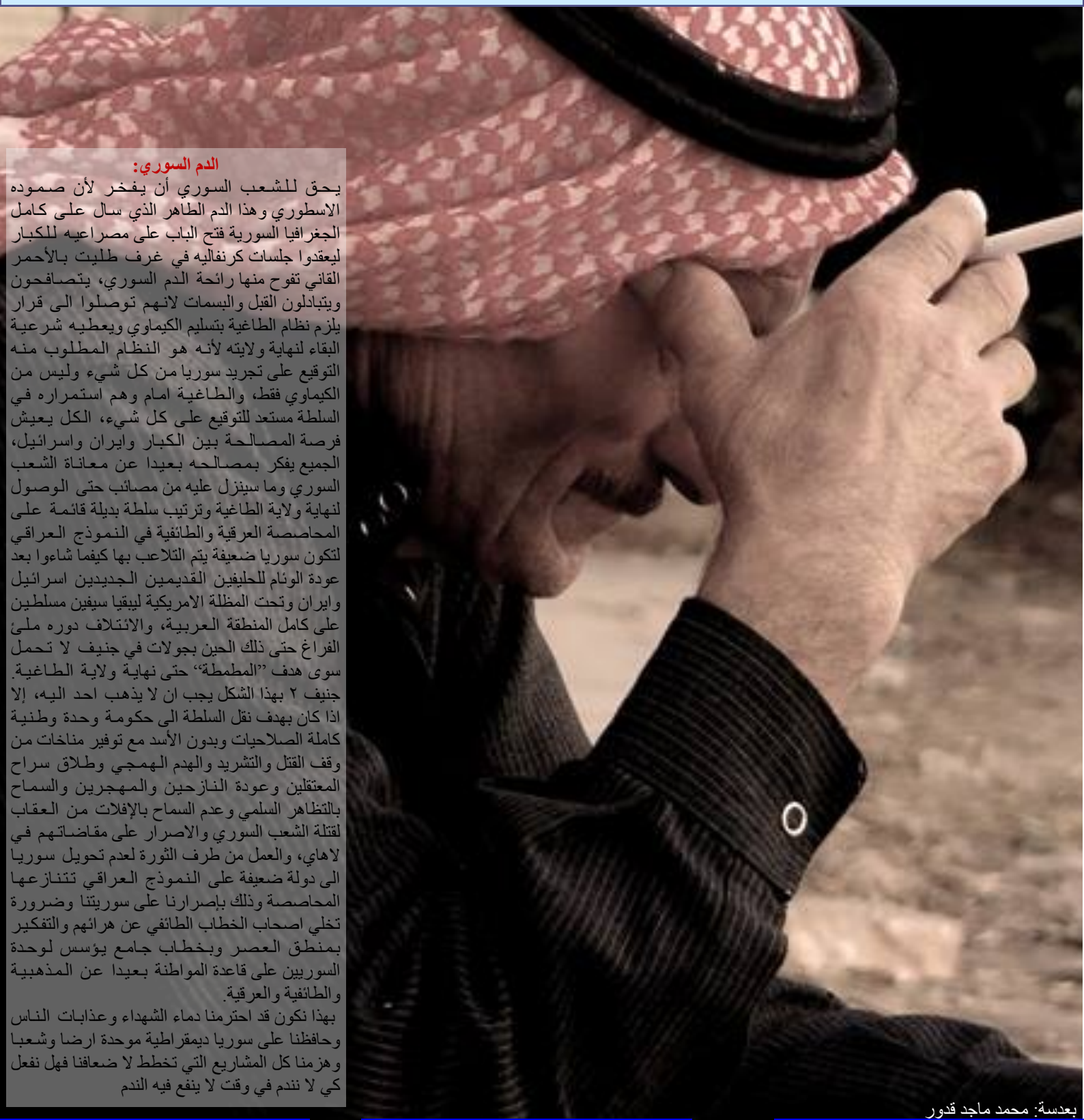

بعدسة: محمد ماجد قدور

الدم السوري:

يحق للشعب السوري أن يفخر لأن صموده الاسطوري وهذا الدم الطاهر الذي سال على كامل الجغرافيا السورية فتح الباب على مصراعيه للكبار ليعقدوا جلسات كرنفاليه في غرف طليت بالأحمر القاني تفوح منها رائحة الدم السوري، يتصافحون ويتبادلون القبل والبسمات لانهم توصلوا الى قرار يلزم نظام الطاغية بتسليم الكيماوي ويعطيه شرعية البقاء لنهاية ولايته لأنه هو النظام المطلوب منه التوقيع على تجريد سوريا من كل شيء وليس من الكيماوي فقط، والطاغية امام وهم استمراره في السلطة مستعد للتوقيع على كل شيء، الكل يعيش فرصة المصالحة بين الكبار وايران واسرائيل، الجميع يفكر بمصالحه بعيدا عن معاناة الشعب السوري وما سينزل عليه من مصائب حتى الوصول لنهاية ولاية الطاغية وترتيب سلطة بديلة قائمة على المحاصصة العرقية والطائفية في النموذج العراقي لتكون سوريا ضعيفة يتم التلاعب بها كيفما شاءوا بعد عودة الوئام للحليفين القديمين الجديدين اسرائيل وايران وتحت المظلة الامريكية ليبقيا سيفين مسلطين على كامل المنطقة العربية، والائتلاف دوره ملئ الفراغ حتى ذلك الحين بجولات في جنيف لا تحمل سوى هدف "المطمطة" حتى نهاية ولاية الطاغية. جنيف ٢ بهذا الشكل يجب ان لا يذهب احد اليه، إلا اذا كان بهدف نقل السلطة الى حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات وبدون الأسد مع توفير مناخات من وقف القتل والتشريد والهدم الهمجي وطلاق سراح المعتقلين وعودة النازحين والمهجرين والسماح بالتظاهر السلمي وعدم السماح بالإفلات من العقاب لقتلة الشعب السوري والاصرار على مقاضاتهم في لاهاي، والعمل من طرف الثورة لعدم تحويل سوريا الى دولة ضعيفة على النموذج العراقي تتنازعها المحاصصة وذلك بإصرارنا على سوريتنا وضرورة تخلي اصحاب الخطاب الطائفي عن هرائهم والتفكير بمنطق العصر وبخطاب جامع يؤسس لوحدة السوريين على قاعدة المواطنة بعيدا عن المذهبية والطائفية والعرقية.

بهذا نكون قد احترمنا دماء الشهداء وعذابات الناس وحافظنا على سوريا ديمقراطية موحدة ارضا وشعبا وهزمنا كل المشاريع التي تخطط لا ضعافنا فهل نفعل كي لا نندم في وقت لا ينفع فيه الندم

مرحلة خطف الدولة السورية والتفاوض مع الخاطفين ٢
خطة التحول الديمقراطي في سوريا ٤
الإبادة الجماعية في رواندا ٨

مرحلة خطف الدولة السورية والتفاوض مع الخاطفين

بقلم: عبد الكريم انيس
عضو المجلس المحلي لمدينة حلب

لم يكن بخاف على أحد مقدار الاستحواذ والأسر والهيمنة الذي اتبعه وما زال يتبعه النظام السوري المجرم لمؤسسات الدولة من حيث تشكيلها واستئثار مواقع القرار والسيادة فيها رهناً لتوجهاته وتصوراته التي تخدم وجوده وتقوي مصالحه، هذا كان وما زال من أهم عوامل الثورة التي هيأت الظروف والأحوال لقيام الثورة ضده، حيث يلاحظ أن لا خدمات قدمت ولا حيادية تركت حتى للشأن الخدمي إبان الثورة السورية حتى يكون مفصولاً عن شأن السيطرة الكاملة للجهاز الأمني العنيف للنظام السوري وارتهان المستفيدين منه للنظام السوري بشكل كامل، وإلا فإن المصير يكون الإهمال والنكران، وأما الحديث عن سيادية القرار السوري الداخلي فقد برهنت الأحداث المتلاحقة مقدار خلو هذا الادعاء من الصحة.

أول ما أنهك الدولة السورية وجعلها رهينة القرار الخارجي هو النظام السوري المجرم الذي يدرك بخبث لعبة التوازنات الدولية وكيفية إدارة الخطاب الإعلامي على الصعيد الدولي فيبدو من خلال الثورة السورية وزيري الخارجية الروسي والإيراني ناطقين رسميين عن الدولة السورية وهذا انتهاك فاضح لمن يدعي دوام احتفاظ حقه بالحديث عن السيادة الوطنية بعد أن قام بتسليمها للخارج وقام بسحق مطالب الحق الوطني المطالب بالتغيير بالمدافع والصواريخ والضربات الجوية الإجرامية، حتى أنه لم يوفر الكيماوي بكل توحش واجرام.

لقد سلم النظام المجرم الدولة السورية لتكون مسرحاً دولياً تمارس فيه كافة أشكال تصفية الحسابات وتمكين المصالح الاقليمية بل وحتى الدينية والاثنية على حساب استمرار جريان دم الشعب السوري وتمزيق ما تبق من وحدة الصف في مجتمعه، ناهيك عن فقدان سيادية القرار السوري الداخلي في حل مشاكله ونزاعاته وهذا دفع طائفة من المعارضة الخارجية كي تستقوي بمن يتعاطف مع مطالبها بالتغيير وهذا في حد ذاته جعل من الثورة السورية في حالة من التشتيت بين المصالح الوطنية الداخلية الصرفة وبين مصالح تلك الدول الداعمة للتغير .

إن خطف نظام الأسد المجرم أجهزة ومؤسسات الدولة السورية فهذا لا يعطينا الحق كثوار أن نكرر ذات الخطأ ونقوم بتطويع وإنشاء كيانات أو هيكليات وفق أهوائنا أو مصالحنا الانتفاعية المؤقتة أو وفقاً لانفعالاتنا الآنية أو حتى وفقاً لقناعاتنا الدينية أو الفكرية، بل يكون هذا طوعاً ورهناً لتشارك السوريين، كل السوريين الذين لم تتلوث أيديهم بالدم السوري الحرام في صناعة القرار والمصير للشكل القادم لمستقبل سوريا الغد .إن أردنا الحيادية فإن المجتمع السوري المنقسم بين المؤيد والثائر يتشاركان ويتقاطعان في كثير من الأخطاء والأمراض الاجتماعية والفكرية والذهنية كثير منها نتج عن عملية تجهيل ممنهجة قام بها النظام على فترة خمسة عقود من الزمان، فمن جهة نجد أن غالبية المؤيدين ما زالوا في حالة نكران لأمراضهم بسبب عدم مقدرتهم على تحمل تبعات اتخاذ موقف يدين الخطأ والجريمة الممارسة من قبل النظام وذلك بسبب انعدام مقدرتهم الأخلاقية على تحمل تبعات تحمل اتخاذ موقف يدين سفك الدم السوري بشكله (الرسمي) والحكومي حيث سيكون البسطار العسكري والترهيب والتضييق ثمناً باهظ التكاليف، بينما بعض الثوار والمعارضين يؤمنون أنهم تخلصوا من كل أمراضهم بمجرد انخراطهم في الثورة في خطوة انتكاسية لها تبعات خطيرة على الثورة السورية من حيث النتائج والمقاصد، حيث تقول الوقائع أن نسبة تتزايد منهم يتعارضون مع النظام شكلاً ولكنهم يكررون ذات أخطاءه ضمناً وهذا أبعد ما يكون عن مقصد الثورة الطامح للتغيير بمستقبل يتعلم فيه السوريون من الأخطاء التي دفع ثمنها عشرات الألوف من الشهداء والجرحى وبلداً مثخناً بالتحديات والمواجهات بدلاً عن تكرارها.

على الثوار أن يدركوا أن الثورة ليست مطهراً يخلصهم من درن الذنوب والخطايا، أكثر ما يدعو للقلق، من جانب الثوار، أن الثورة السورية، ثورة الكرامة، قد أعطت البعض شعوراً كاذباً بالانتفاخ والغرور والغلو فأصبح الثوري يدعي ملائمته لجلّ المناصب والمواقع، وكنت قد أشرت في مقال منذ عدة أشهر أن استفحال داء الانتفاخ الثوري هو وبال على الثورة وخطر عظيم على مقصدها بالتغيير، يلاحظ أن هذا الداء عظّم في ذات قاصدي المناصب حب السلطة والسيطرة ما أنتج حالة أشبه ما تكون بالحمل الكاذب لن تجلب التغيير المنشود كمقصد اساس للثورة في خلق كيانات بشرية مشبعة بالشهامة والنبالة والأخلاق الفاضلة وتعاظم حس الغيرية وكبح للغرور وشهوة القوة تؤمن بالمؤسساتية كوسيلة تنظيمية مفعمة بالانضباط والتنظيم.

بتنا نشهد في المرحلة الراهنة الانتقالية و الإسعافية حصول اختلاطات يتخللها مضاعفات غير محمودة العواقب فعلى سبيل المثال نجد أن من يحصل على دورة تمريض إسعافيه، تحت وطأة تخاذل وتنصل كثير من الأطباء عن أداء مسؤوليتهم الأخلاقية والشرعية، يحصل تضخم في ذاته فيحسب نفسه طبيباً جراحاً، فنجده يتقمص الدور ويتصرف على هذا الأساس، وهذا قياس وتداخل خطر في

توزيع الأدوار في الجانب الثائر من المناطق التي تخلصت بفضل دفاعها عن ذاتها من سيطرة النظام المجرم، وكذا نجد الأمر في شخص بات في ظرف تقهقر وخوف وسائل الإعلام المحلية عن نقل الواقع والحقيقة أشبه بناقل للحدث، فتتضخم ذاته إعلامياً فيشطح بالتحليل ليخلط الحابل بالنابل حسب قناعاته الذاتية خصيصاً مع غياب البديل الذي يقبل أن يعيش بذات الظرف الخطر الذي يعيشه شاهد العيان ذاك .

أما عن حصر المسؤوليات والمسميات لشخصيات محددة فهذا يذكر المتابع بألقاب الرائد الركن والمهندس والمظلي والفارس وكأن الرحم السوري الخصب أجدب فلم يعد فيه سوى شخصيات محددة تتبادل (المناصب) وهذا عين ما ثار عليه الشعب السوري حتى وان اختلفت المسميات والظروف والاتجاهات لكن تكرار الخطأ يجعل الثوار كأنهم لم يغادروا دائرة عبثية تكرار المشهد الذي أوصل لما وصلنا اليه من مستنقع دماء يغوص بموجبه السوريين.

أكثر ما خطف الدولة السورية ومؤسساتها إبان الثورة السورية المباركة كان توظيف المال السياسي الخارجي وفق مصالح وقناعات وحسابات وإملاءات الدول المانحة، بقليل من التمحيص نستطيع أن نتلمس تصارع الدول المانحة من حيث تجفيف المصادر أو تكثيف مواردها حسب اللعبة السياسية التي تتم في الخفاء وتحت الطاولة في المنظمات الدولية، لقد وقع الثوار عرضة لامتداد صراع إقليمي من جهتين تتفقان معه على اسقاط النظام بعد أن كانتا حليفاً قوياً له حتى الأشهر الأولى من عمر ثورة الكرامة هما السعودية وقطر ولكن تعارض مصالحهما الإقليمية ومحاولات مد النفوذ الخارجي جعل من الدعم ينكفأ أو يرتفع حسب العلاقة الناظمة بين هاتين الدولتين وهذا أسفر سلباً على عملية ما أطلق عليه تحرير البلاد من الاحتلال الأسدي وهيمنة الخنجر الشيعي والشيوعي، حسب عقلية المانح .

أحد الخاطفين الأساسيين كان الجمعيات الاغاثية والفوضى التي أتبعت حالة التهجير التي فرضها قصف النظام العشوائي على المناطق الآهلة بالسكان ما سمح للجمعيات الإغاثية أن تعتبر من نفسها بديلاً عن مؤسسات الدولة الوليدة في عهد الثورة التي نتجت بعيد انتخابات المجالس المحلية والمحافظات في المناطق المحررة والمنكوبة وهذا أدى لحالة من الفوضى العارمة في إزكاء روح المبادرات الفردية وعدم وجود أفق عام تسير بموجبه رعاية العملية الاغاثية فلوحظت حالات من تسييس العمل الإغاثي وفق أجندات مغلفة بعبارات الانسانية والدعم للشعب السوري المنكوب والتي قد تظهر ملامحها في القريب العاجل، إذ لو كان هناك جهة إغاثية تريد وحدة الصف السوري لوظفت جهودها وصبت مواردها ضمن أتون مؤسسات الثورة السورية التي تأخذ مصادرها بناء على المساعدات الإنسانية الخارجية بعد أن احتجز النظام المجرم موارد الدولة وإرادتها وهذا كان ليسمح بتوزيع الموارد بشكل أكثر تنظيماً .

لقد صبغ تدخّل المنظمات الخارجية الاغاثية الناشطين الثوريين بنوع من الأنانية والحس الخادع بالاستقلالية في كل القطاعات التي تلوثت بلوثة فوضى الجمعيات الإغاثية فترى من حيث التدقيق فتوراً عن الخضوع للمؤسسة الأم في ظل تحقيق الاستقلال المادي والاكتفاء الذاتي، وهذه الحالة تعزز حالة اللادولة و اللامؤسسات والتشرذم في المرحلة الراهنة ما يشكل تأزيماً لروح الجماعة والفريق وينذر بتأخير ترسيخ مفهوم مؤسسات الدولة المرتجاة في المستقبل القادم لسوريا الحرة .

لا يمكن نسيان الأفراد والجماعات التي كانت في فترة سابقة أحد الأحذية التي ينتعلها النظام ويقوم بالدعس عبرها على كل من تسول له نفسه بأن يرفع رأسه ضد النظام، هذه الشريحة أكثر ما يعرف أساليب النظام وهم مقتنصو فرص متخصصون بتطويع كل الظروف المحيطة كي تصب في مصالحهم، يعرفون متى وكيف تؤكل الكتف ومتى يستقلون القطار ومتى ينزلون من على متنه، ولم يكن غريباً أن نجد كثيراً منهم قد ركبوا قطار الثورة وانتفعوا منها بأقصى الحدود وقطعاً لا يمكن لهم أن يتنازلوا بسهولة عن مكاسبهم التي لا تمت للثورة وأهدافها بصلة، هذه الشريحة يستوجب استئصالها بالسرعة الممكنة والا انتشرت بشكل خبيث لا يمكن السيطرة عليه في مرحلة لاحقة.

يلاحظ في هذه الشريحة تشابهاً شبه متطابق من حيث استخدام الأساليب القذرة لتمرير ما تراه يخدم مصالحها حتى وإن كان غير أخلاقياً .يتقاطع مع هذه الشريحة من حيث نيل بعض المكاسب مواطنين بسطاء أصبحوا بموجب حمل السلاح للدفاع عن أعراضهم واراضيهم وممتلكاتهم أمراء حرب، يمكن التعامل مع هذه الفئة بطريقة أقل حدة عبر ترسيخ مفهوم الوعي الديني والاجتماعي ورفعهما من حيث وجوب وضع الشخص المناسب في المكان المناسب كي تدور عجلة إعادة بناء سوريا المستقبل، والتشديد على أن مرحلة استعادة وترميم الدولة السورية وأجهزتها ستكون أكثر فاعلية ونجاحاً فيما لو مارسنا كثوار أعلى مستويات ضبط الانفعال وتركنا التخطيط كي يمارسه أهل الاختصاص والتكنوقراط مع نسبية معقولة من الدماء الثورية التي لم تتلطخ بصفات النظام الجلاد والقاتل .

يضاف فيمن خطف الدولة السورية، بشكل نسبي، حداثة عهد الثوار بتسيير الشؤون الإدارية وممارسة العمل المؤسساتي كنتاج انتخابي بني على أساس الخلفية الثورية للمسيرين للعملية الخدمية، لا على أساس تفضيل المناصب حسب التكنوقراط الذي يرتجى منه بناء الدولة السورية القادمة وكان واضحاً أن هذا الخيار خيار مؤقت بعد أن علم نسبة من الثوار خطورة إدارة شؤون الدولة بدون خبرة كافية في ظل ظروف صعبة ومعقدة للغاية وتغيب عنها كثير من مقومات العمل المؤسساتي .

في الختام، لا يمكن التفاوض طبعاً مع اصل المشكلة والذي أوصل اليها ولكن يمكن أن نطلب من الثوار أن يعيدوا حساباتهم قبل أن تتعقد الأوضاع بشكل لا يمكن عكسه ولكن وبشكل جوهري يجب التشديد على بناء الذات وتطهير النفس الثائرة من علل الانتفاخ والنرجسية مع زراعة مستدامة لإيقاظ حس الوعي والمسؤولية وتحفيز على استعادة دور المؤسسات في حياتنا اليومية فالبلاد مقبلة على أحوال كارثية تفوق بمراحل الدمار الذي ألحقه نظام الإجرام بالأهل وبالديار، فالهدم هنا ذاتي التفعيل يقوض أسس ما قامت عليه ثورة الكرامة الطامحة للتغيير.

خطة التحول الديمقراطي في سوريا

بقلم: عمرو السراج
باحث في المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية

قدمت المعارضة السورية في منتصف آب الماضي رؤية شاملة لمستقبل الدولة السورية بدءً بالمرحلة الانتقالية، وقد تبنى الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة فكرة الخطة التي سميت بخطة التحول الديمقراطي في سوريا، على أن يتبنى مضمونها بعد مناقشته في جلسات الائتلاف المقبلة، وقد شارك في إعداد هذه الخطة أكثر من ٣٠٠ شخصية سورية، من بينهم عدد من أعضاء الائتلاف إلى جانب عدد من القيادات السياسية المعارضة وقيادات الجيش الحر وهيئة الأركان ومجموعة من الباحثين السياسيين والخبراء القانونيين والاقتصاديين والقضاة والمحامين وعلماء دين ورجال أعمال والفنانين إلى جانب عدد من النشطاء الثوريين والحقوقيين وعدد من أبرز المنشقين عن النظام من الدبلوماسيين والعسكريين.

وقد استمر العمل على هذه الخطة قرابة عام كامل، وتم خلال هذا العام عقد العديد من المؤتمرات العامة وورشات العمل التي أنتجت في النهاية خطة التحول الديمقراطي المكونة من حوالي ٢٥٠ صفحة. تتكون الخطة من مقدمة وأحد عشر فصلاً هي نبذة حول إدارة المرحلة الانتقالية، والثورة السورية وتحولاتها الداخلية وتفاعلاتها الخارجية، والرؤية السياسية الاستشرافية للمرحلة الانتقالية، ومرحلة بناء وإصلاح مؤسسات الدولة، وآليات وضع الدستور، وقانون الانتخابات، ونظام التعددية الحزبية، وقانون السلطة القضائية (استقلال القضاء)، والعدالة الانتقالية، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وبناء جيش وطني حديث، والإصلاح الاقتصادي.
وقد صممت الخطة بحيث تتناسب مع مختلف السيناريوهات المطروحة لنهاية الصراع بين الثوار ونظام الأسد، بحيث تكون الحكومة الانتقالية -التي ستشكل فور نهاية الصراع سواء من قبل المعارضة أو من خلال توافق سياسي بين النظام والمعارضة في جنيف ٢- المسؤولة عن إدارة المرحلة الأولى من العملية الانتقالية. حيث تعتبر أهم أولويات الحكومة الانتقالية هي إيجاد شرعية دستورية تتمثل بتعليق العمل بدستور ٢٠١٢ والعودة لدستور ١٩٥٠ مؤقتاً كونه الدستور السوري الأخير والوحيد الذي وضع من خلال إرادة شعبية، إلى جانب إصدار إعلان دستوري مكمل لدستور ١٩٥٠ يشرح مهام وصلاحيات وعمر الحكومة وتاريخ إجراء الانتخابات التأسيسية في مرحلة لا تتجاوز ١٥ شهراً.

بعد ذلك يتم انتخاب جمعية تأسيسية يناط بها وضع دستور جديد يطرح على الاستفتاء كي يقر، وتكون الجمعية بمثابة برلمان تأسيسي عدد أعضائه ٢٩٠ نائباً، بحيث تشكل حكومة جديدة وتقوم بواجباتها التشريعية، على أن يطرح الدستور الجديد على الاستفتاء خلال عامين على الأكثر، وفور الموافقة الشعبية عليه تحل الجمعية التأسيسية ويصار لانتخاب برلمان سوري جديد يقود مرحلة الاستقرار السياسي، حيث تقترح الخطة أن يتبنى الدستور الجديد النظام البرلماني وأن يكون رئيس الجمهورية رئيساً فخرياً ينتخب من قبل البرلمان وذلك لاعتبارات عدة منها رفع مستوى العمل السياسي بين مختلف القوى السياسية السورية ونقل الخلافات والصراعات السياسية من الشارع إلى داخل قبة البرلمان.
وبينت الخطة مواطن الخلل في الأنظمة الانتخابية المتعاقبة في سوريا، وقدمت نظاماً انتخابياً جديداً يعتمد النظام النسبي في احتساب النتائج وذلك من خلال قوائم انتخابية مفتوحة، إلى جانب اعتماد الدوائر المتوسطة، حيث قسمت سوريا إلى ٣٢ دائرة انتخابية بدلاً من ١٥ دائرة مما يعطي فرصة أكبر للأحزاب الصغيرة ويمنع الأغنياء والمتنفذين من السيطرة على الصندوق، كما يقدم النظام الجديد كوتا على أساس الجنس تفرض مشاركة كلا الجنسين في الجمعية التأسيسية بـ ٨٥ مقعداً على الأقل من أصل ٢٩٠ ويحدد نسبة من المقاعد لذوي الاحتياجات الخاصة. وبحسب الخطة فإن على الحكومة الانتقالية أن تعلن عن تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات خلال ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة، وتكون مهمتها الإشراف التام على الانتخابات والمشاركة في وضع قانون الانتخابات والأحزاب واللذان ينبغي أن يصدرا خلال ستة أشهر من تشكيل الهيئة، على أن تجرى الانتخابات بعد ستة أشهر من إصدار القانون.

كما ركزت الخطة على أهمية إعادة الاعتبار للقضاء باعتباره سلطة ثالثة مستقلة في الدولة السورية وليس مؤسسة تحت إشراف السلطة التنفيذية؛ مقدمة مجموعة من الإصلاحات تبدأ بوضع قانون جديد للسلطة القضائية يضمن استقلاليتها ويعالج مواطن الخلل في النظام القضائي السوري، وبحسب الخطة فإنه ينبغي على الحكومة الانتقالية أن تصدر قرارات بإلغاء عدد من القوانين التي تخالف الدستور والقوانين التي لا تحترم كرامة وحقوق الإنسان، وقد نصت الخطة على عدد كبير منها.

واهتمت الخطة بملف العدالة الانتقالية وأفردت له فصلاً كاملاً، فقد حددت الخطة خمسة خطوات أساسية من أجل تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا معتمدة على تجارب عشرات الدول في التحول الديمقراطي والثورات والنزاع الأهلي، ويتفرع من كل خطوة مجموعة من الخطط والبرامج والآليات لإنجاز تلك الخطوة، و الخطوات الخمسة هي؛ معرفة الحقيقة والتعويضات والمحاسبة وإصلاح المؤسسات وإحياء الذكرى.
وفي إصلاح الأجهزة الأمنية قدمت الخطة هيكلية جديدة للنظام الأمني في سوريا، بحيث يتم تشكيل جهاز أمن وطني ذو طابع مدني يعد بشكل احترافي ومهني ويتبع بشكل مباشر لرئيس الوزراء –رئيس السلطة التنفيذية- إلى جانب قوى الأمن الداخلي والتي تتبع هيكلياً لوزير الداخلية بحيث تتشكل تلك القوى من ١١ جهازاً ذات مهمات مدنية وخدمية، إلى جانب تشكيل مجلس الأمن الوطني والذي يرأسه رئيس الوزراء ويضم رئيس جهاز الأمن الوطني ووزيري الدفاع والداخلية ورئيس قوى الأمن الداخلي وقائد الجيش وأي

وزير مختص آخر بحسب الحالة التي يناقشها المجلس، كما يصار لتشكيل لجان تطهير وتدقيق خلال المرحلة الانتقالية مشكلة من كوادر مدنية مستقلة تقوم بتحديد عناصر الأجهزة الأمنية الذين ثبت ارتكابهم لجرائم وانتهاكات ضد المدنيين أو عدم كفاءتهم المهنية.
ودعت الخطة لتشكيل جيش وطني حديث ومحترف، وذلك من خلال تغيير عقيدة الجيش وتمكينهم من الحصول على تدريبات عالية المستوى، كما قدمت الخطة أفكاراً محددة من أجل دمج الثوار داخل الجيش وقوى الأمن، وأفكاراً عملية لنزع السلاح المنتشر في أرجاء سوريا.

كما قدمت الخطة رؤية مستقبلية للاقتصاد السوري تتمثل بانفتاح مدروس وتحرير متدرج للسوق من أجل رفع مستوى المعيشة للمواطن السوري وزيادة فرص العمل وتخفيف الأعباء على الدولة والمواطنين وتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية، واضعة عام ٢٠٤٠ سقفاً لمشروع سوريا دولة مزدهرة ومتقدمة في المنطقة والعالم.

يذكر أن خطة التحول الديمقراطي هي عمل وطني سوري بامتياز تم إنجازه بإشراف بيت الخبرة السوري والمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

انعكاس بيان ثلاثة عشر فصيلاً على الثورة

بقلم: حسين أمارة

صدر في الآونة الاخيرة بيانا موقعا من ثلاثة عشر فصيلا مسلحا تتصدرهم جبهة النصرة ومجموعة من الألوية والكتائب الاسلامية والفرقة ١٩، بعضهم ينضوي تحت لواء الجيش الحر وآخرون خارجه، الجميع يؤكدون في بيانهم على مسألتين، أولاهما أنهم لا يعترفون بالائتلاف ممثلاً سياسيا لهم كما لا يعترفون بحكومة السيد أحمد طعمة قبل أن تتشكل، وثانيها أنهم يريدون دولة دينية يتضح ذلك من خلال تأكيدهم على أن مصدر التشريع في الدولة المقبلة والوحيد هو الاسلام، لقد أتى البيان والعالم كله الغير داعم للثورة السورية والداعم للثورة والائتلاف وبقية أطياف المعارضة يخوضون حربا سياسية في الجمعية العمومية وعلى هامشها، في محاولة للضغط على الروس لتمرير قرار ملزم لسورية في مسألة الكيماوي يتيح استخدام القوة ولو بدون الاشارة الى الفصل السابع فيما اذا أخل النظام السوري بنص القرار المرتقب صدوره وكل أطراف الثورة وداعميها يعملون جهدهم لتكون مسالة الكيماوي مفصلا لحل الأزمة السورية وليس اختزالاً لها.
ولقناعتنا أن الدول العظمى تدفعها مصالحها بالدرجة الاولى لدى مناقشة أي ملف عالمي فالروس وحلفائهم الاقليميين والعالميين يتمسكون بنظام بشار الاسد ولاعتقادهم انه النظام الوحيد الذي يؤمن مصالحهم والامريكيون وحلفاؤهم العالميين والاقليميين يقفون الى جانب الثورة السورية بجناحيها السياسي والعسكري حيث يغلب على هذه الاخيرة الطابع الاسلامي وهم أي الامريكان متشككين ان كانت هذه المعارضة قادرة على ملئ الفراغ بعد سقوط النظام وفرض الاستقرار الذي يضمن على الأقل مصالحهم، ولا تتملكنا أوهام من أن الدول العظمى يمكن أن تساوم على شيء الا على مصالحها والغزل الايراني الأمريكي والذي ساهمت في فتح بابه الواسع الضربة الغبية والجبانة لنظام الطاغية بشار الأسد بالسلاح الكيماوي للغوطتين بالشكل الواسع وللمريح والذي يم يترك لأحد من مجال للصمت
في هذا الوقت المحموم والذي يحتم على الجميع من سياسيين وعسكريين الضغط على النظام العالمي بحيث تكون العتلة التي سترفع الثورة السورية وتجعلها اقرب للنصر وهذا يقتضي مزيدا من الوحدة على الصعيدين السياسي والعسكري لتحقيق أكثر قدر ممكن من التأثير على أصحاب القرار الدولي، من هنا أرى أن توقيت البيان خطأ فادح أربك الائتلاف والمعارضة السياسية برمتها وجعل من الأمريكي وحلفائه يترددون أكثر في دعم الثورة السورية، ونحن وبدون مكابرة محتاجون لهذا الدعم ان كان على الصعيد السياسي والدبلوماسي او على الصعيد العسكري والا فإننا نكون كمن يريد امتحان صبر شعبه ويطيل من أزمته لكن الأدهى من هذا هو شكل الدولة التي يريدها أصحاب البيان، لو وقفت الأمور عند حدود شعورهم بتقصير الائتلاف وقياسهم ذلك على الوزارة التي لم يروا خيرها من شرها بعد، وتقصير هيئة الأركان وقلة دعمها لهم لكانت المسالة سهلة ولقلنا لأصحاب البيان "ما هكذا تورد الابل يا سعد" ما هكذا تعالج الأمور انما تعالج بالحوار الشفاف وداخل قنوات المؤسسات، انما تأكيدهم على أن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع في الدولة المقبلة يعني أنهم يريدون دولة دينية فأقل ما يقال في ذلك أنه تسلل تحت ظلال السيوف وسرقة الثورة بعيدا عن أهدافها والتي خط معالمها الشعب السوري الثائر بمظاهراته السلمية والتي أكد فيها أنه يريد حرية وكرامة وعدالة اجتماعية يريد مواطنة متساوية لجميع السوريين يريد دولة مدنية، إن أصحاب البيان بتأكيدهم أن الدولة الدينية مطلبهم انما يعبرون عن ضيق أفق بعيد عن فهم التاريخ والجغرافيا وحتى بعيدا عن فهم الدين بمنطلقاته العامة ومقاصده ويملكون عينا مركبة في قفا رأسهم لا في وجوههم.
أيها السادة ان تنوعنا الاثني والعرقي والطائفي والمذهبي هو قدر سوريا التاريخي والجغرافي وضرورة المحافظة على هذا التنوع الطبيعي وعلى كامل الطيف السياسي واغنائه هو من أولى الأوليات التي ستجعل من سوريا المستقبل دولة حديثة وقوية ولا تسمح للآخرين باللعب على وتر هذا التنوع وجعله مصدر ضعف، ان احتراما قليلا للعقل البشري الذي كرمنا به يجعلنا نؤمن بحق الخلاف والاختلاف في الرأي وفي كافة القضايا الدينية والدنيوية وضرورة

معالجتها بالحوار البنّاء البعيد عن التشهير والتحجيم والاقصاء والتكفير، ان المواطنة المتساوية للجميع في الحقوق والواجبات ليست كلمة تقال هكذا، ان واجبي كمسلم أن أدافع عن وطني هو حق مشروع لأي من المكونات الأخرى لأن يتشرفوا في الدفاع عن هذا الوطن فهل تفهمون جدلية العلاقة بين الحق والواجب وضرورة أن يتساوى جميع المواطنين فيها، إن الدولة المدنية ليست خيارا بل هي ضرورة تاريخية أملتها علينا ظروف التعايش التاريخي ضمن بقعة جغرافية معينة لكل المكونات المشكلة للمجتمع السوري .

اننا عندما نقول بالدولة المدنية لا نصادم بها الدولة الدينية ولا نصادر حق أحد انما نهدف بالإضافة الى ما ذكر سابقا الى أن لا يطغى مكون على أخر ونستعيد سيرة الاستبداد من جديد، ولكي نبقي الدين بقداسته لا يتلوث في زواريب السياسية ويفسد بفسادها فالتاريخ يعلم أن ما من رجل دين ارتبط بالسلطة، واستطاعت عمامته ولحيته وعلمه من حمايته من فساد السلطة وهنا المقصود أي رجل وليس اسلامي حصرا.

ان رجال الدين بمهمتهم الدعوية والتي تبشر وتدعو الى مفاهيم الدين العامة والقائمة على العدل والمساواة والحرية والتكافل الاجتماعي، ومراقبة السلطة دون الارتباط بها يعطيه قوة وهامشا من حرية الكلام والحركة مالم توفره أي سلطة اذا ارتبط بها، ان شكل الدولة أيها السادة لا يحتاج الى استفتاء فهذا نتيجة حتمية للتنوع والحفاظ عليه، أما الذي سيتم التنافس عليه هو شكل الحكم ومن سيحكم فينتخبه الشعب على برنامجه السياسي الذي يجيب على كل مسائل المجتمع ويحكم لفترة معينة يتيح امكانية تداول السلطة، بهذا الشكل يكون التنافس في الدولة الديمقراطية على أساس سياسي وبفكر جامع بعيد عن التحريض على التفرقة مهما كان نوعها لذلك فاني أرى البيان هو في أحد أوجهه وان لم يقصد ذلك مصدريه دعوة الى التقسيم الذي نبهنا منه كثيرا وتخوفنا من أن يلجأ الطاغية الى خيار الدولة العلوية ويحذو آخرين حذوه لذلك أرى ولمصلحة الثورة وسوريا التخلي عن البيان والتكلم دائماً بلغة حامية لكل السوريين.

إن تصدّر جبهة النصرة لقائمة الـ ١٣ والموضوعة على قائمة الارهاب والمختلفة معهم ايديولوجيا وسياسيا يعتبر مطباً سياسياً إلا اذا كان لا يوجد بينهم أي خلاف ايديولوجي وسياسي فهذا يخرجهم جميعا من ضمير الثورة التي رسمت أهدافها قبل أن تظهر هذه الكتائب والألوية بأكثر من سنة على الاقل، أو انهم يستقوون على الشعب السوري بالسلاح وبقليل من الفتات لإشباع البطون الجائعة وتفريغ الرؤوس من عقولها، وقبل سقوط النظام هم لم يدركوا أن السوريين ثاروا على نظام الفساد والاستبداد بصدور عارية وهذا النظام لديه من القوة العسكرية والأمنية والاعلامية أضعافهم، كما أنهم لم يروا ما جرى ويجري من حركات الجماهير لتصحيح مسار ثوراته في بلدان الربيع العربي المنتصرة.

أعود للقول أن في اتحادنا تكمن قوتنا وهذا ما يستلزم الوضوح والشفافية والتمسك بإرادة الجماهير في الحرية والكرامة والمواطنة الحقة للجميع وعدم الوقوع في غرور السلاح والانتباه الى مصادر المال والتي تشترط عليكم اشتراطات سياسية هي أقرب ما تكون للخديعة السياسية والتي ستجعل من السوريين أسرى فوضى السلاح بعد سقوط الاستقرار والازدهار فننتبه لذلك ونعمل من أجل اسقاط النظام وبعد ذلك نتعاون لإقامة نظام حكم ديمقراطي يحترم الجميع ويتعاون فيه الجميع على أساس المواطنة الحقة للجميع ولندرك أن أي نظام يفرض بقوة السلاح ستطيح به الجماهير بصدورها العارية.

منافيــخ الأنا

انها الفوضى لعنة الثورات، في هذا الوقت الذي لا يعرف فيه الخيط الابيض من غيره ولا الخبيث من الطيب، يظهر الفارغون والجبناء، في هذا الوقت تنبق جماعة من الانتهازيين ترى في الفوضى فرصتها للظهور مستغلة تعب الناس وشرودهم لتثير الضجيج والزعيق معلنة انها موجودة وعريقة في الثورة والنزاهة معولة على هذه الفوضى في كفاءتها وجدارتها، جماعات ليس لديها سوى الهدم والتخوين والتشويه منقادين لأهوائهم التي لا تهتم الا بمنفعتهم الخاصة ويقف عقلهم في خدمة هذه الانانية المهددة لوجود الثورة، فكرتها (اضرب الذي امامك لتأخذ مكانه) وكلما زادت الفوضى ازدادت قناعتهم بالنجاح، لسان حالهم يقول " تعالوا لنصعد فوق الركام".

سيبقى الفارغون أصحاء نفسياً وسط هذا الخراب مخلصين لتاريخهم ومعدنهم لا يفهمون معنى الحياة أو معنى الموت.

هذي الكروش العفنة عرفت كيف تستغل الثورة في حين أن الذين مدوا جسر الحرية أكثرهم يقبعون الآن كسمك السردين المتراص داخل السجون المعتمة أو تحت تراب الأرض.

لم يعد للثورة هيبة، رغم كل الدم ماتزال الثورة ترتجل وماتزال تستعرض وتتلون.

كنا نؤمن بأن الثورة قدر وعلينا احترامه ومازلنا، ولكن إن كنا نؤمن بأنها ثورة بحق علينا ان نعيشها ونحياها بصدق فان فعلنا سنترك كل عيوبنا وراءنا ونتخلى عن عقدنا لأننا سنكون ثواراً، لكننا سنكون متثورين ان طوعناها لنا وجعلناها على مقاسنا ، مازلنا نحن كما نحن لم يتغير فينا شيء يذكر، كل الذي تغير هو أن عقدنا العادية صارت عقداً ثورية.

لم نتغير، لم تفلح كل وجوه الاطفال الموتى بأن تقنعنا بالتغيير، لم يثنينا الخوف على حياة من نحب عن التفكير بالآخرين.

لم يعد للثورة هيبة لكثرة ما افرغنا فيها سخافتنا وحشوناها بزيفنا وعقدنا فانتفخنا وورمنا متناسين كل الخراب الذي حولنا وحتى نحقق انتفاخا مرضياً لنا رحنا نكسر كل عمل فيه أمل وكل مشروع يوعد بنجاح، ووزعنا التهم والتهكم والاساءة كل هذا لكي تخف حدة الحسد من الأنا المريضة، (لا تدعه يمر لكي لا يعمل لكي لا ينجح)وكأن نجاح الآخرين فشل لنا أو حياة الآخرين موت لنا، لم نخجل من جثث البشر تحت البراميل ولم نحترم وجع النازحين في البراري بل رحنا نتهاتر ونتجاذب العظام والجيف بيننا.

سنبكي كثيرا حتى نعرف أن لا أحد يأخذ مكان أحد وسنصرخ كثيرا حتى يخلي الواحد منا مكانه للأجدر منه وسنموت كثيرا حتى نؤمن بأن نترك غيرنا يعمل ان لم نكن تستطيع العمل، مازلنا نبحث عن إيثار وعن غيرية ترجع للثورة اسطورتها، مازلنا نبحث في الظل عن الابطال المغمورين لنعيد لهم حقهم، مازلنا نؤمن ان الانسان الموجوع على كل حجر تهدم والمفجوع على كل قطرة دم هو روح الثورة ومستقبلها لا الأسماء المكتوبة بالخط الكبير، ومن المؤسف ان هذه الجماعات موجودة في كل مكان حتى في اعلى القيادات، رأينا الخلافات المخجلة في الائتلاف ولمسنا ضعف المعارضة في كل مكان نتيجة لوجودهم، ونحن نخاف على ثورتنا نتذكر ان فأراً قد هدّ سد مأرب، إن الكراهية طاقة مهدورة والحقد كذلك، وأما الحسد فلنجعله ايجابياً ونسعى لكي نجد طريقنا الذي نخدم فيه هذا البلد ولنتمثل :

وان الذي بيني وبين بني أبي ... وبين بني عمي لمختلف جدا
فإن أكلوا لحمي وفرت لحومهم ... وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجدا

رائد رزوق.

لم نتقدم على المستوى الأخلاقي

كلما قرأت و رأيت إجرام البشر و وحشيتهم تجاه بعضهم البعض تذكرت سؤال الملائكة لرب العالمين سبحانه و تعالى

((قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها و يسفك الدماء و نحن نسبح بحمدك و نقدس لك ، قال إني أعلم ما لا تعلمون))

فعلا أتساءل -إن كان يحق لي- لماذا خلق الله البشر؟ ، إن كان خلقهم للعبادة فقلة من يعبدونه و إن كان خلقهم لإقامة العدل ، فالعدل هو ومضة في الزمان الممتد و لحظات قليلة في التاريخ الطويل، أما البطش و الحروب و الدمار و الظلم فهو معظم التاريخ الإنساني و إلى الآن.

و قد تجاوزنا الألف الثانية لميلاد المسيح عليه السلام و لا زال البشر يقتل بعضهم بعضا و يظلم بعضهم بعضا بل إن القتل قد ازداد بتطور العلم و التكنولوجيا و كمية الأسلحة الموجودة في الأرض تستطيع تدميرها ألف مرة أو أكثر فما هذا الجنون ؟ و لماذا يحشد الإنسان كل هذا السلاح ضد أخيه الإنسان ؟

و قد وصل العلم المادي إلى تقدم هائل ، فقد وفر جهاز الكمبيوتر و البرامج التابعة له اتصال البشر ببعضهم اينما كانوا على سطح الأرض و توصل العلم إلى فك رموز الشيفرة الوراثية و في مجال الفضاء إلى الهبوط على سطح القمر منذ ستينات القرن الماضي و بعدها إلى المريخ و إلى أبعد من ذلك ..

و لكن على المستوى الأخلاقي لا أرى أن البشر تقدموا أبدا ففي العصر الحجري كان ابن آدم يقتل أخاه ربما من أجل الطعام إن أحس أنه سيموت جوعا، و بعدها أخذ الإنسان يتنازع على الأرض و المياه و كانت أدوات القتل بسيطة و الآن و بعد آلاف السنين من وجودنا العاقل و تاريخنا المسجل لا زلنا نتقاتل ليس على الطعام أو على الأرض أو على المياه إنما نقتل بعضنا من أجل الرفاهية !

نعم من أجل الرفاهية فالطغاة يقتلون الشعوب لأنهم يريدون أن يبقوا في قمة السلطة و الرفاهية و الغربيون يتحكمون في العالم الثالث و ينهبون ثرواته و يسرقون قوت أطفاله و إن احتاج الأمر يتسببون في قتل الملايين من أجل رفاهيتهم .

محمد الرحمة

جريدة زيتون تدعو جميع الكتّاب الأحرار
إلى المساهمة في الكتابة على صفحاتها
facebook.com/zaitonmagazine
zaiton.mag@gmail.com

الإبادة الجماعية في رواندا

الإبادة الجماعية في رواندا، حدثت في عام ١٩٩٤ بعمليات قتل عشوائي وصل عدد الضحايا إلى ٨٠٠.٠٠٠ شخص، في رواندا، شرق أفريقيا. على مدار ما يقرب من ١٠٠ يوم من اغتيال الرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا في ٦ أبريل حتى منتصف يوليو، وكانت قمة المواجهات العرقية العنيفة بين أقلية التوتسي، التي حكمت البلاد لقرون، وأغلبية الهوتو، الذي كانوا قد تولوا السلطة من ١٩٥٩–١٩٦٢ وأطاحوا بالنظام الملكي التوتسي.

في عام ١٩٩٠، قامت الجبهة الوطنية الرواندية، التي تتألف معظمها من اللاجئين التوتسي، بغزو شمال رواندا عن طريق اوغندا في محاولة للإطاحة بحكومة الهوتو، وبدأت بذلك الحرب الأهلية الرواندية ما بين نظام الهوتو، بدعم من البلدان الأفريقية الفرانكفونية وفرنسا والجبهة الوطنية الرواندية بدعم من اوغندا. وتفاقمت التوترات العرقية في البلاد، ردا على ذلك، انجذب الكثير من الهوتو إلى أيديولوجية سلطة الهوتو، مع المطالبة بوسائل الإعلام المستقلة والتي تسطير عليها الدولة.

وكانت الإبادة الجماعية في رواندا نهاية لاتفاقية السلام التي عقدت بهدف انهاء الحرب. وكرد فعل تجاه عمليات القتل، بدأ التوتسي التابعين للجبهة الوطنية بإعادة هجماتهم، وتمكنوا في النهاية من هزيمة الجيش والسيطرة على البلاد.

ترافقت سنوات التحرر الوطني في أفريقيا بولادة نخبة رواندية جديدة في صفوف الهوتو تطالب بإنهاء سلطة الأقلية التوتسية على البلاد وإعلان الجمهورية، وقد كان حزب حركة انعتاق الهوتو الذي تأسس عام ١٩٥٩ هو شكلها المنظم الأقوى.

قام هذا الحزب بعدة مجازر للتوتسي أثناء ما سمي بالثورة الاجتماعية الزراعية، الأمر الذي نجم عنه عزل الملك في ١٩٦١ وإبعاده عن البلاد وإعلان استقلال شكلي وقيام الجمهورية الأولى للهوتو عام ١٩٦٢.

خلال العقد الأول للجمهورية، ارتكبت مجازر عديدة وحدثت هجرات كبيرة متتابعة للتوتسي إلى بلدان الجوار، إلى أن توجت اعتقالات ومجازر ١٩٧٣ بانقلاب عسكري على يد وزير الدفاع جوفينال هابياريمانا. الأمر الذي أدخل البلاد منظومة الحزب الواحد (الحركة الثورية القومية للتنمية) بدعم من الجيش والأمن واستفتاء من نمط ٩٩% واتفاق للمساعدة العسكرية من فرنسا بدءا من ١٩٧٥.

وفي أكتوبر ١٩٨٢ قام الرئيس الرواندي بإبعاد ٨٠ ألف رواندي لاجئ من التوتسي طردهم النظام الأوغندي.

وفي هذا الشهر أيضا توجه الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا ميتران إلى كيگالي لطمأنة الرئيس الرواندي باستمرار دعم فرنسا له بعد عام من ذلك جرى استقبال حافل لابنه جان كريستوف ميتران، وذلك في وقت تضج فيه تقارير منظمات حقوق الإنسان بالانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها نظام هابياريمانا.

ومع استمرار قمع المعارضة الداخلية، تشكلت عام ١٩٨٨ الجبهة الوطنية الرواندية على أيدي عدد من اللاجئين والكوادر المتعلمة في الخارج من التوتسي.

وتبع ذلك في ٨ يناير ١٩٩٠ مظاهرات لنحو مائة ألف رواندي في كيگالي ضد الحكومة، ومظاهرات احتجاج في العاصمة ومدن أخرى، الأمر الذي استتبع حملة اعتقالات واسعة في البلاد.

لكن إثر الإعلان عن ولادة جناح عسكري للجبهة الوطنية الرواندية وتحركها بشمال البلاد، قامت القوات الرئاسية بمساعدة قوات المظليين الفرنسية بضرب هذا التحرك، مما أدى لاعتقال أكثر من عشرة آلاف توتسي ومعارض في العاصمة في ٦ أكتوبر ١٩٩٠.

وفي ٣ فبراير ١٩٩٢، ووفق وثيقة للخارجية الفرنسية تولى قائد القوات الفرنسية شوليه وظيفتي مستشار رئيس الجمهورية ومستشار قائد أركان الجيش الرواندي. كما شكل في نفس العام الحزب الحاكم مليشيات أنتيراهامو من شبيبة الهوتو التي ارتكبت مجازر بحق التوتسي في منطقة گيزني.

لقد دقت عدة بعثات دولية ناقوس الخطر. ففي يناير ١٩٩٣، وبتكليف من (هيومن رايتس ووتش) والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمركز الدولي لحقوق الأشخاص وتنمية الديمقراطية، وصلت بعثة دولية إلى رواندا.

التقرير الذي أصدرته البعثة تم إرسال نسخة منه للرئيس الفرنسي، وهو يتحدث عن وقوع مجازر بحق التوتسي كانت السلطات تنفي وقوعها. وتوصلت بعثة التحقيق لاستنتاج أساسي هو أن المجازر التي وقعت بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ ليست ابنة الصدفة أو التلقائية، بدءا من الإذاعة والمناشير إلى فرق الموت.

ويخلص التقرير إلى القول: "فيما يتعلق بالدولة الرواندية، توصلت البعثة الدولية إلى الاستنتاج بأن انتهاكات حقوق الإنسان جسيمة ومنهجية وهي تستهدف بشكل متعمد إثنية محددة، إضافة إلى المعارضة السياسية بشكل عام" كما يطرح السؤال حول الإبادة الجماعية قبل أكثر من عام.

لمواجهة هذه التطورات الخطيرة تم توقيع اتفاقيات أروشا بين

الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية في ٤ أغسطس ١٩٩٣. وهي تنص على إدماج قوات الجبهة في الجيش وإعطاء مناصب وزارية للمعارضة. لكن مجموعة الرئيس الرواندي المعروفة بسلطة الهوتو رفضت الاتفاقية، والحكومة الفرنسية استمرت من جهتها في التسليح والتدريب في بلد ينذر الوضع فيه بالإبادة الجماعية.
يذكر باتريك دو سانت أكزيبيري في كتابه (ما لا يصرّح به) شحنات السلاح الفرنسية المقدمة للجيش الرواندي في ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣. وأخيرا في ذروة الإبادة الجماعية بين ١٩ أبريل و ١٨ يوليو تم إيصال ست شحنات من الأسلحة بقيمة ٥ ملايين دولار !

وفق جان بول گوتو مؤلف كتاب الليلة الرواندية، سمحت المساعدات الفرنسية بتحويل القوات المسلحة الرواندية من ٥٣٠٠ عنصر إلى قرابة خمسين ألف تكفلت فرنسا بتسليحهم وتدريبهم واحتياجاتهم. وحسب أندريه ميشيل أوسونگو مؤلف عدالة في أروشا، "صرفت الحكومة الرواندية لشراء السلاح بين أكتوبر ١٩٩٠ وأبريل ١٩٩٤ قرابة ١٠٠ مليون دولار".
في ١٧ مايو ٢٠١١ حكمت محكمة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة على قائد الجيش السابق في رواندا أوگستين بيزيمونگو بالسجن ٣٠ عاما بسبب دوره في ارتكاب الإبادة الجماعية في البلاد عام ١٩٩٤. وحكمت المحكمة أيضا على قائد الشرطة السابق أوگستين ندينيمانا بالسجن ولكنها أطلقت سراحه بسبب استيفائه المدة في السجن، كذلك حكمت على ضابطين آخرين برتبة جنرال بالسجن ٢٠ عاما لكل منهما.

ويعتبر بيزيمونگو وندينديمانا الضابطين الأعلى رتبة الذين أصدرت حكما ضدهم محكمة جرائم الحرب في رواندا التي أقيمت في مدينة أروشا في تنزانيا المجاورة لمحاكمة المسؤولين عن الإبادة.
بعد انسحاب القوات الفرنسية في نهاية ١٩٩٣ من رواندا، وصلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة هذا البلد، الذي أصبح في يناير ١٩٩٤ عضوا غير دائم في مجلس الأمن، يعاني من وصول اتفاقيات أروشا لطريق مسدود بسبب المتشددين الهوتو.
في ٦ أبريل ١٩٩٤ قُصفت الطائرة التي تقل الرئيس الرواندي وقُتل كل من على متنها. وفي أقل من ٢٤ ساعة بدأت عمليات قتل واسعة للتوتسي في العاصمة كيگالي وارتكاب مجازر في أبرشيات خمسة مدن رواندية.
بعد أسبوع من المجازر بدأت عملية آماريليس لإخلاء ١٢٣٨ من الرعايا الغربيين منهم ٤٥٤ من الفرنسيين. كذلك تسحب الحكومة البلجيكية قواتها من بعثة مساعدة الأمم المتحدة. أما مجلس الأمن فقد خفض عدد القوات الأممية من ٢٥٠٠ إلى ٢٧٠ رغم كل نداءات قائدها روميو داليز لتعزيزها.
في ٢٣ يونيو تباشر فرنسا عملية توركواز أي الممر الإنساني الفرنسي الذي ساهم في هرب آلاف المشاركين في المجازر من الهوتو.
وفي ٤ يوليو سقطت العاصمة بيد الجبهة الوطنية الرواندية كما تفكك الجيش وهربت المليشيات نحو معسكرات اللاجئين والدول المجاورة.

أما مجلس الأمن فتبنى في ٣ أكتوبر تقريرا سمى بالإبادة الجماعية المجازر التي تعرض لها التوتسي في رواندا.

تبع ذلك في نوفمبر تشكيل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.
لكن بالرغم من ميزانية سنوية تزيد عن ١٠٠ مليون دولار وأكثر من ٨٠٠ موظف وستة عشر قاضيا، لم يصدر عن المحكمة حتى أبريل ٢٠٠٦ سوى ٢٤ إدانة قضائية وثلاثة أحكام بإطلاق السراح، علما بأن مدتها الزمنية انتهت في ٢٠٠٨.
كان اغتيال جوڤينال هابياريمانا وسيپريان نتارياميرا، في مساء ٦ أبريل ١٩٩٤، كان الدافع وراء الإبادة الجماعية في رواندا. أُسقطت طائرة تحمل الرئيس الرواندي جوڤينال هابياريمانا والرئيس البوروندي سيپريان نتارياميرا، أثناء هبوطها في كيگالي، رواندا.
أدى الاغتيال إلى نشوب أحداث عنف تعتبر الأكثر دموية في القرن العشرين. لم تؤكد مسؤولية الهجوم، غير أن معظم الشبهات تلقي بالمسؤولية على الجبهة الوطنية الرواندية أو الهوتو المتطرفين المنحازين للحكومة والمعارضين للمفاوضات مع الجبهة الوطنية الرواندية.
لإحضار المتهمين بالجرائم الكبرى أمام العدالة - المخططين والقادة والمنظمين للإبادة الجماعية - أنشأ المجتمع الدولي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وجعل مقرها أروشا في تنزانيا. وقد أصدرت المحكمة أول حكم إدانة بتهمة الإبادة الجماعية في العالم في الثاني من أكتوبر ١٩٩٨ ضد جان بول أكايسو. ورغم هذا الحكم والكثير من الأحكام الأخرى، بما في ذلك محاكمة فاصلة لمسئولي الإعلام لدورهم في التحريض على الإبادة الجماعية، فقد تعرضت المحكمة لانتقادات عنيفة من الحكومة الرواندية وجهات أخرى بدواعي تكلفتها العالية وبطء سيرها ووجودها على مسافة بعيدة من رواندا.
وفي يونيو ٢٠٠٦، قامت كل من لجنة مراقبة حقوق الإنسان والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بحث المحكمة على فتح ملفات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم ارتكابها من قبل جيش الجبهة الوطنية الرواندية أثناء عمليات الانتقام التي أعقبت فترة الإبادة. وقد وقفت الحكومة الرواندية ضد هذا الاقتراح بشدة.
لذلك يجب علينا في سوريا أن لا نعول كثيراً على ضمير المجتمع الدولي لأنه ليس بغريب عنه أن يقف متفرجاً على مجازر وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات في بلدٍ ما، فقد انتظر الراوندیون من قبلنا هكذا تدخل لإنقاذهم من قتلٍ ممنهج ينتظرهم إلّا أنهم لم يحصدو سوى الإدانات و الدعوات و بعثات التحقيق الدولية.

قراءة نقدية في رواية "مديح الكراهية"

بقلم: هشام الواوي

بلغة الحكاية تقص سيدة سيرة شخصية لنفسها تحدثنا بود ظاهر و محبة و صراحة عن خالاتها و أخوالها و أخوتها و اشخاص آخرين عاشت معهم و رافقتهم، تترك السرد أحيانا لراو آخر قد يكون الكاتب نفسه، و لكن نلمح السيدة اياها واقفة بالقرب منه و كأنها متأهبة لتتناول منه قصبة السرد في تناوب غير منتظم و مخل أحيانا، و لكنه مفصل بعمق قليل و دون أن يضيف شيئا كثيرا، ركزت على الشخصيات من حيث هي إنفعال و تشكيل عصبي، فشلت أحيانا في رسم الوجوه و بدا بعضها مطموسا أو متشابها، و هربت أكثر من توصيف المكان و كأن الحدث معلق في الهواء، رغم أن اسم حلب يتردد صداه بقوه في طيات الحكاية و كذلك قرى أفغانستان و بعض مدن السعودية و لكن مسرح الرواية يكاد يقتصر على بضع اشياء يرتبها الراو و كأنه على عجلة من أمره و يريد أن يلحق الشخصيات سريعة الحركة و دائمة التفكير.

تبدأ الحكاية مستحضرة أجواء نجيب محفوظ المفضلة، المكان التقليدي المليء بالناس حيث يتم تداول الحديث بمنطق سوق العاديات، تنتقل الراوية التي لا تعترف الرواية باسمها -و كأنه دليل إتهام- للعيش في بيت جدها تاجر السجاد، تستعرض بما يشبه البانوراما السريعة الخالات الثلاث و الأخوال الثلاثة، و تحط قليلا عند رضوان الرجل الأعمى و خبير العطور الفاشل تعطيه أهمية خاصة فتسمي الفصل الأول من الرواية باسمه "نساء يقودهن أعمى"، تكبر الصبية في جو يشوبه التزمت فتغالي الخالة مريم في إسباغ اللون الأسود على الصبية التي تفتحت للتو و بدأت في اكتشاف ذاتها، و شرعت في تفكيك العلاقات المنزلية المتشابكة بين أفراده، رغم أن الجميع مشتركون في صيغة وراثية واحدة لكنهم متفردون و مختلفون، و يحبون الحياة كل على طريقته الخاصة، يقود رضوان الأعمى سرب النساء الى الحمام و يقودهن في البيت فتظهر عليه علامة أشد فتكا بالرجولة من العمى و هي "الخصي"، بدا رضوان محايدا جنسيا مستسلما للظلام الذي يفرضه عليه العمى و يتظاهر بتدين عميق يعبر عنه بقراءات شجية لسورة يوسف و كأن القرآن لا يحتوي على سورة سواها، الشخصية مصابة بتجفاف رغم حضورها الكثيف تبقى على تخوم النص يستفيد الكاتب من صلاحيتها في إطالة السرد الى حد الغيبوبة.

لا يبدو ان الحرب بين السلطة و الإسلاميين قد باغتت العائلة، كان أفرادها مستعدين لها من متاريس مختلفة، الخال عمر متورط بعلاقات مع رجالات السلطة يقنعهم بشق الأنفس أنه معهم يتركوه أسير الاستدعاء في كل وقت، و لكن بكر القيادي في التنظيم المقاوم للسلطة يتحرك بقوة و يورط العائلة بمن فيهم ابن شقيقته حسام ، يتوسع الحدث دون سيطرة ملائمة من الكاتب ليشمل الحرب في أفغانستان و علاقات القاعدة بأمريكا و بينهما يتم الحديث عن السعودية عبر الشخصية المحيرة و المثيرة للجدل عبد الله اليمني، صهر العائلة الذي أنقلب فجأة دون مبررات كافيه من شيوعي ينام بسعادة تحت صورة غيفارا و ماركس الى متشدد و عضو في تنظيم القاعدة يعيش في كوخ طيني رث حبا بالجهاد و ينتهي به الحال معطوب اليد في إحدى مشافي لندن.

تحظى بطلة و راوية القصة بلقب "أمير" لتقود مجموعة من نساء التنظيم، لم توضح الرواية الكثير عن هذه الخلية و لكن بدا أنها مختصة بتوزيع النشرات التي تصدر عن التنظيم، لا تبدو البطلة واضحة في مواجهتها، تظهر كرها و حقدا و قدره على الانتقام من "الطائفة الأخرى" التي لا تسميها و لكنها ليلا تستسلم لأحلام جنسية "مثلية"، لا تخجل من تفصيلها، تصف نفسها و هي تراقب أفراد "سرايا الموت" يعيثون في بيت جدها تفتيشا حيث يدوسون بأحذيتهم الثقيلة على سجاجيده و ذكرياته دون أن يعثروا على شيء، و تراهم خلف متاريسهم يحملون بنادقهم الباردة بخوف، او يمتطون مدرعات عسكرية و هم يسحلون جثة عارية قتل صاحبها في مواجهات الليلة الماضية. تتحرك البطلة في جلبابها الشرعي و موقفها "الزجاجي" مما يدور، لتجد نفسها فجأة في سجن تحيط بها نسوة من نوع جديد لا يختلفن كثيرا عن خالاتها و لم يبدو أن السجن أختلف عن منزل الجد التقليدي رغم بضعة سطور شرحت فيها كيف عاملوها بقسوة و رموها في أمكنة قذرة، لتختفي هذه الروح فجأة و يسيطر نوع من الهدوء المرح بترقب ولادة زميلتها المسجونة معها أو الاستسلام لحكايات و نزوات زميلاتها الأخريات.

لم تفلح الرواية في أن تكون مدونة للحرب، الشخصيات الهائمة المترددة ليست قوية بما يكفي لتكون جنودا في حرب أهلية، و الحدث المغبر المظلل بشدة ذو العناوين الغامضة و ربما الخائفة، لم يظهر خطوط تماس الأطراف المتصارعة، كان السرد يسترسل بلا وضوح مفترضا ان القارئ لديه معرفة جيده بما جرى و هذه الرواية تنفع فقط في أحداث شرارة في الذاكرة لتعيد الشريط كله، يفترض الكاتب أننا يجب أن نعرف ان "سريا الموت" هي سرايا الدفاع و التنظيم هو "الإخوان المسلمين" و كذلك العديد من الأسماء المستعارة التي قدمها النص كشخصيات لديها "سي في "سَرَدَهُ النص باقل جرعة أدبية ممكنة كشخصية الشيخ خليل النيربي ،رغم ان "الحرب" كانت مادة للسرد و لكنها دائما كانت خلف الشخصية تظهر بقدر ما تود الشخصيات ذاك و في احيان كثيرة كان الهدف من السرد هو الشخصية ذاتها و بمعزل عن دورها في الحرب.

السرد السلس يمسك القارىء، يستعمل لكنة محببة مملوءة بمشاهد تقليدية، و لكنه لا يقول شئيا كثيرا، ضعيف المقدرة على الإفصاح مع مشكلة واضحة في التوصيل، لترده بتمويه الكلمات ، يسترسل الكاتب بنفس غواص و قبل ان يخرج الى السطح تتولى السرد بطلة الحكاية نعرف ذلك بتغيير الضمائر المتكلمة، كانت وسيلة مقبولة بقي القارئ فيها بنفس "المود" لم يختلف عليه المناخ حين كان النص يتحدث عن قرى أفغانستان أو حارات حلب. و بقي بذات الجو عند الحديث عن رضوان الضرير أو حتى عباس الطيار المقتول على يد التنظيم. لم ترتفع و لم تنخفض مستويات النص بقي على ذات الموجه منذ الكلمة الأولى و حتى آخر حرف، يستطيع القارئ أن يغفو بسهولة و هو يقرأ نص من هذا النوع دون أن يؤنبه ضميرة و دون أن يفقد الكثير من حوادث الرواية.

مديح الكراهية سردية ذات لون غامق يوحي بالأبهة و الفخامة و يستعمل حدثا من فئة "بركان" كمادة للقص و عند البحث عن المردود لا تجد شيئا كثيرا.

المجتمع الدولي وسقوطه الأخير

في أواخر القرن الماضي خرجت علينا اقوى دولة في العالم لتعلن حربا غير مسبوقة أطلقت عليها اسم الحرب على الارهاب، متجاهلة في الوقت ذاته أبسط القواعد الأخلاقية والأعراف الدولية المعمول بها من جهة تعريف هذا المصطلح اللغوي والطرف المستهدف من هذه الحرب الأمر الذي ترك الباب مفتوحا للتأويل وتوصيف هذه الحرب الغير محددة الزمان والمكان ليزداد الغموض حولها وحول الغاية منها ورغم كل التساؤلات والاستفسارات التي طرحت ولاتزال، لم تعطى إجابات واضحة او مقنعة في هذا الشأن، وتزامنا مع بداية هذه الحرب أصبح الحديث عن الحرب الاستباقية كمصطلح آخر مثيرا للجدل لما قد يحدثه من فوضى لا تعرف عاقبتها وكان ثمة من يقول بشأن هذه الحرب ان الامبراطوريات العظمى لا تستطيع الاستمرار في مكانتها وهيمنتها على العالم بشكل يليق بها بدون حروب واستعراض للقوة من آن لآخر .

وفي هذا الإطار انخرطت العديد من الدول في حلف واحد وبأدوار مختلفة ولأسباب غير مفهومة أحيانا واستفادت بعض الدول و الانظمة القمعية من هذا الممشى الفضفاض لتنقض على خصومها ومعارضيها وعمدت الى تصفية الحسابات بذريعة وفرتها لها اكبر ديمقراطية في العالم ومن وراءها ما يسمى المجتمع الدولي الذي طالما اثخننا في حديثه عن قيم العدالة الانسانية والقانون الدولي وحقوق الانسان في حين تسمح لنفسها بخرق هذه القيم والمفاهيم متى تحققت من ذلك مصالحها الشخصية.

لقد سقط المجتمع الدولي أمام القضية السورية وما يتعرض له شعبنا من قتل و دمار وخراب طال كل شيء، آخر حلقاته السلاح الكيماوي وفي الوقت الذي كان الحديث عن عزم المجتمع الدولي لمحاسبة النظام السوري على تجاوزه للخطوط الحمراء وانتهاكه للقانون الدولي وبعد التأكد بما لا يدع مجالا للشك عن مسؤولية هذا النظام الغاشم وتورطه على أعلى المستويات في ذلك الامر وبينما كانت الامور ذاهبة باتجاه ضربة محدودة ومؤلمة للنظام وما صاحبها من قرع لطبول الحرب وفجأة تخرج علينا بمبادرة تنقذ النظام وتوقف عنه العقاب على ما اقترفت يداه مقابل تسليمه لسلاحه الكيماوي فاذا بنا نجد أنفسنا أمام سخرية لامثيل لها في هذا العالم الذي لم يعرف التاريخ سابقة حدثت من قبل أن الجريمة تسقط وينجو مرتكبها بمجرد تسليمه لأداة الجريمة أو افصاحه عن ماهيتها.

في الحقيقة يعجز العقل عن فهم هذا المجتمع الدولي وما آلت اليه البشرية من استخفاف بالعقول وبالدماء والارواح البريئة على هذا النحو الذي أقل ما يقال عنه أنه نفاق سافر، فمن الحديث عن التصدي لسياسة الافلات من العقاب الى مرحلة التفاوض على تسليم السلاح الكيماوي الى مرحلة التهليل والترحيب بالاتفاق المبرم الى مرحلة الغوص في التفاصيل الدقيقة التي يجيد النظام اللعب عليها ثم عودة المفتشين الدوليين ومراقبي منظمة حظر الأسلحة الكيماوية وما تقتضيه من اتفاقات وعراقيل ومعوقات ثم قد يبدأ الحديث عن السلاح البيولوجي فنخرج من نفق لندخل في آخر ومسلسل طويل قد لا تكون آخر حلقاته الشعب السوري وهنا لا يسعني الا دعوة جميع أبناء هذا الوطن النازف لوقفة جادة مع النفس ونبذ الخلافات والفرقة خاصة بعد آخر ما تكشف بأن ما نواجهه من تحديات قد نعجز عنها ونحن متحدين فكيف اذا بنا فرادى، كما انني أحذر من خطورة ما يحضّر لنا كما ادعو أيضا الى الكف عن التعويل على الاخرين أياً كان ملبسهم أو مشربهم، ان التاريخ لن يرحمنا ان فرطنا او قصرنا.

محمد سعيد قصاص

هل العلمانية ضد الدين؟

في بعض البلدان العربية ونتيجة للجهل وانتشار بعض المفاهيم الخاطئة عن "العلمانية" ومفهوم العلمانية ..يتبادر الى ذهن الكثيرين ان العلمانية مرادف للإلحاد والكفر والعلماني كافر او ملحد وضد الاديان والمعتقدات!! وذلك بسب استغلال رجال الدين الجهل والأمية المنتشرة بشكل كبير في المجتمع واستغلال المنابر والحملات الدعوية لتفسير كلمة "العلمانية" كفر وتعني الالحاد وذلك لإرهاب الناس وتخويفهم ...واشاعة أن "العلماني" ضد الدين.. بمعنى أن العلمانية تدعو إلى عدم الإيمان بأي دين، وتمنع أداء الشعائر الدينية في المساجد !! طبعاً سبب الحرب الشرسة ضد العلمانية أن العلمانية تحد من سلطة وسطوة رجال الدين المتأسلمين و من التسلط باسم الله وباسم الدين وهذا ما يجعلهم يكنون لها العداء والحقد وتاريخ حروب رجال الدين ضد المدنية والتمدن وضد العلم والعلماء طويل ومرير، ويسوق هؤلاء الفاشلين سياسياً مجموعة من المعطيات لتشوية صورة "العلمانية" بوضعها كنظام معادي لمعتقدهم فيلجؤون لشتم العلمانية بدل إبراز الدين ومحاسن ما يدعون اليه !!

والعلمانية لا تعني بأي حال إلغاء دور الدين أو إبعاده عن المجال الاجتماعي بل التوافق على ضرورة إخراج الدولة والسلطة من سيطرة الممارسة الدينية وهي نظرة شاملة للعالم والمجتمع والإنسان والفكر و العلمانية هي التي تجعل السلطة السياسية من شأن هذا العالم والسلطة الدينية شأناً من شئون الله. وفي نفس السياق أي نظام يحكم باسم المعتقد هو أساساً لا يعترف بحرية المعتقد لأن حرية المعتقد تعني أن لكل شخص الحرية في ما يعتقد دون أي تدخل من أي كان و دون أن يعلم أي كان و أن يطبق عباداته بكل حرية في إطار القانون.

وخلاصة هذا الحديث ان نظرة شرائح واسعة من المجتمع العربي للعلمانية جاءت نتيجة عهود طويلة من التخلف والجهل والتجهيل والاستغلال والاستعاضة بالخرافة والمفاهيم المغلوطة المشوهة المتخلفة المنحرفة عن قواعد العلم.

احمد الحاج

لا ماء في البحـر

رياض صالح الحسين

لا ماء في البحر
لا حياة في القبلة
لا عدالة بين نابي أفعى
و لا شمس ساطعة في قلبي
قطيع من الموتى في فمي
و الغسيل على الشرفات
موظفون لزرق الكآبة في الشرايين
ملائكة بقوانين حمورابية لإغتيال
الموتى و الأحياء و القبور
محاسبون لإحصاء الأظافر و
الأيدي
و الرؤوس المتعبة
ثيران بقوائم لطيفة لشرب البيرة و
إصدار المراسيم
حشرات ملوّنة على الشرفة
و فراشات كالحة على الرمال
عشاق فاشلون
لوحات تشكيلية فاشلة
ربطة عنق ناجحة
دوائر، و امرأة محطمة
صورة بإطار. صورة بلا إطار
صورة بيضاء. صورة سوداء.
صورة سكوب بالألوان
و لكن ليس هذا هو العالم كله:
فالرمال ما زالت ناعمة و دافئة
و البحر ما زال يرسل للصيادين
الخرافات و الأسماك
ماء النهر صافٍ
و الأطفال ما زالوا يحبون الفستق
ثمة رجل يبحث في جيوبه عن
امرأة
ثمة امرأة تبحث عن حذائها في
الطريق
و الصغار يستطيعون أن يبتكروا
ألف لعبة
بإصبع واحدة من الطباشير
إذن، لا تحلموا بالشمس كثيرًا
فالشمس ستشرق في الساعة
السادسة
و الثلاثين دقيقة حتمًا
إذن، لا تسألوا العصافير عن لون
السماء
في البلاد البعيدة
لا تسألوا الزمن عن الذكريات
لا تسألوا الأشجار عن نكهة
الفؤوس في الخاصرة
لا تسألوا الصعاليك عن رطوبة
الأرصفة
لا تسألوا التوابيت عن رائحة
الموتى
لا تسألوا القتلة عن رائحة الدم
و لا تسألوا سمر عن قلبي
فالأسئلة البسيطة قذيفة
الأسئلة المعقدة انتحار
و نحن سكان الأرض الأسوياء
من الأفضل أن نوزّع الأقمطة و
النياشين على مغتصبي العالم:
"من الأفضل أن نوزّع التعب
الإسبارطي و النقود البيزنطية على
الناس بالتساوي"
هذا ما قالته المرأة الواسعة التي
مسحت أحذية القادة
بلسانها الملتهب
و كانت تقول لي:
و أصابعها تتحرك كقطيع من
الوعول في شَعري:
ألديك غرفة بطول قامتي؟
و هل نافذتها تطلّ على الشارع أم
على المقبرة؟
المرأة التي عبرت المجنزرات بين
نهديها كسرب من النوارس
البيضاء
كانت تقول لي أيضًا و هي تنتحب
بانفطار:
لماذا لم أعد أراك؟
لماذا لم أعد أراك في المطر؟
هل أخذوا منك معطفك الداكن
ليمسحوا به أحذية الملوك؟
المرأة التي تركت على سترتي
صوتها المضيء
تهتم بالحب و الأغاني المكتوبة
و تقول لي:
أتريد أن تقبلني؟
أتريد أن أقبلك؟
إذن، اغمض عينيك و دع الشرفة
مفتوحة
المرأة التي لم تقبّل أحدًا منذ معركة
واترلو
معركة العلمين
مذبحة دير ياسين
و مذابح العالم الأول و الثاني و
الثالث و الرابع
كانت تقول لي و هي تضع يدها
الطرية
على صدري:
قلبك لم يعد طريًّا
و نبضك يدق ببرود
فهل جعلوا من قلبك منفضة لرماد
سجائرهم؟
و من شراييك أحزمة لبوارد
جنودهم؟
المرأة التي كانت تبكي في الأزمنة
البعيدة
كانت تقول لي:
ألديك أصابع؟ أين هي أصابعك؟
هل سرقوها منك دون أن تدري؟
هل أخذوها عنوة بمساعدة
السكاكين؟
هل سقطت منك و أنت تركض في
الليلة
الفائتة وراء ظلّك؟
و كانت تقول لي –المرأة اليابسة
كقشور الكستناء-
الممتلئة كالكستناء
الناعمة كالكستناء
الطيبة كالكستناء:
أمس لم يسأل عنك أحد
لا ماء في البحر
و لا سمكة على الشاطئ
أمس لم يسأل عني أحد
زارني الموت و لم يكن على الرفّ
قهوة
و لأن الموت يحب القهوة مثل
جميع الناس
فلقد قلب شفتيه و صفق الباب
وراءه
و مضى في قطار العتمة.
و كانت تقول لي:
أنت لا تبكي
أنت لا تبتسم
فمن احتسى دموعك بدلاً من
الفودكا بالبرتقال؟
و من أكل ابتسامتك بدلاً من فطائر
الكبد المشوي؟
فمك مغلق، و لسانك مصفّد
تُرى، هل تختبئ في فمك أغنية أم
نقالة موتى؟
حديثًا عن عطلة نهاية الأسبوع؟
أم طفلة بعينين مفقوءتين؟
هل نسفوا لسانك أيضًا؟
أم ثبتوه بسقف حلقك بالدبابيس
الفضية؟
و كانت المرأة التي تعدّ على
أصابعها قتلى
حروب الطبقات تقول لي:
هل تعرف نيرون؟
هل قرأت عن نيرون؟
نيرون لم يكن مذهلاً لكنه أحرق
روما
أنا هي عاصمتك المحترقة
و أعرف أنك لست نيرون
و لكن قل لي:
هل تحبني؟ هل تحبني؟ هل
تحبني؟
هذا ما قالته المرأة الواسعة قبل أن
تحمل
مظلتها الضيقة
و تمضي في المطر الناري
و أنا –المهذب، المهذب، المهذب-
إلتففت بمعطفي و مضيت
و أنا أذكر أنها قالت:
من الأفضل أن نبتلع المجنزرات
بدلاً من حبوب الكورسيدين!.

تمت طباعة وتوزيع هذا العدد من قبل مطبعة سمارت ضمن مشروع دعم الإعلام السوري الحر